

فرص تعليم الفتيات في ظل الأستخدام السياسي للدين



اعداد

ساره ابراهيم

تحرير

محمد البدوي

FDHRD

ديسمبر 2022

فرص تعليم الفتيات في ظل الأستخدام السياسي للدين

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة

2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD

الجدل حول علاقة الدين بالسياسة ليس بجديد، ولكنه بدأ منذ ظهور الأديان السماوية، وهذا الجدل يعود لنوعية الدور الذي جاء الدين لتجسيده على أرض الواقع، ولنوعية السلوك الذي انتهجه المتدينون استناداً إلى انتمائهم الديني.

ويعاني العالم اليوم من ظاهرة مقيتة تنطوي على استغلال الدين من أجل تحقيق أهداف سياسية بحتة، بعيدة كل البعد عن المقاصد التي جاءت بها الأديان السماوية وشرائعها.

وقد باتت هذه الظاهرة مبعث قلقٍ عميقٍ للنُخب الثقافية والفكرية والسياسية كافة، وحتى الدينية في مختلف المجتمعات، لما لها من أغراض تدميرية تحت مُسمى الدين، لتمرير أجندة سياسية معينة. ففي الحقيقة، الدين بحدّ ذاته لا يسعى إلى تحقيق أي أهداف سياسية لصالح أيّ طرفٍ كان، سواء دولة أو مؤسسة أو حركة سياسية أو أفراد، إلا أن هذه الفئات هي من تعمل على تغليف أجندتها بالدين من خلال الكتب المقدّسة أو النصوص الدينية المتوارثة عبر الكتب القديمة. وفي هذا السياق، تقوم الأطراف الاستغلالية بمزج الدين في أطرٍ أيديولوجية لا تخدم إلا أصحابها، اعتماداً على تقاليد فلسفية ولاهوتية وبأساليب متقنة جدّاً.

ولعلّ الحركات المتشددة هي أبرز مثالٍ على توظيف الدين في خدمة الأغراض السياسية؛ إذ تقوم الأحزاب والتنظيمات الإسلامية المتشددة بارهاب الآخرين باسم الدين ونزري ذلك في ما يُعرف بالإسلام السياسي بشكلٍ بارز في النظام الحاكم لإيران، وحركة الحوثيون في اليمن، وحركة طالبان في أفغانستان، فضلاً عن حركة بوكو حرام في نيجيريا، والتي تجنّد الدين لتبرير أفعالها وسياساتها.

ونرى الدين ينهض بدور هام في تكوين الرأي العام في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء، في كل المجالات، بما فيها المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية. وبذلك يمكن القول بأن الدين أحد الدعائم الرئيسية في بناء الحضارة الإنسانية، والنشاط الإنساني ككل، من حيث استمراره، وتقدمه، إلا أنه تحت شعار الدين، تضطهد النظم السياسية وتيارات الإسلام السياسي العديد من حقوق المرأة، لدرجة فرض الحجاب الإلزامي عليها، مثل إيران وأفغانستان، وقد يصل الأمر إلى منعها من التعليم، مثلما حدث في أفغانستان واليمن ونيجيريا، إيماناً منها بأنها تطبق الشرائع الدينية، مع فرض المزيد من القيود المتشددة، إلا أن مثل هذه الأفعال والإجراءات الأديان

بريئة منها تماما، إذ دائماً ما أعطت وحافظت كل الأدبيات السماوية حقوق المرأة كافة، بما فيها التعليم، لأنها تُعد أحد الأعمدة الرئيسية لبناء المجتمع وازدهاره.

ومن خلال هذا التقرير نستعرض عدة نقاط متعلقة بتعليم الفتيات في ظل الاسلام السياسي، تتمثل في الآتي :

- 1 - حق الفتيات في التعليم.
- 2 - أهمية التعليم بالنسبة للفتيات.
- 3 - أهمية تعليم الفتيات بالنسبة للمجتمع.
- 4 - معوقات تحول دون تعليم الفتيات.
- 5 - الآثار الناجمة عن عدم تعليم الفتاة على الأسرة والمجتمع.
- 6 - تعليم الفتيات وحركة الحوثيون في اليمن
- 7 - تعليم الفتيات وأفغانستان .
- 8 - تعليم الفتيات وإيران.
- 9 - تعليم الفتيات وحركة بوكو حرام في نيجيريا.
- 10 - التوصيات

حق الفتيات في التعليم

حقوق المرأة تشتمل علي كل الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية التي تمتلكها النساء بشكلٍ متساوٍ مع الرجال، وقد اكتسب مفهوم حقوق المرأة أهمية خاصة في القرن الـ19، ويُجري عدد كبير من المؤسسات والمنظمات المختلفة في جميع أنحاء العالم دراسات من أجل القضاء على كل أشكال التمييز والاضطهاد، وحل الإشكاليات التي تواجهها المرأة، وعلي رأس هذه المشكلات الحرمان من الحق في التعليم والتعلم، رغم أن المجتمع الدولي أقر بالمساواة في التعليم الجيد للجميع، والتزم بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم، من

خلال قبولهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذا يعني أن على الدول التزامات قانونية بإزالة جميع الحواجز التمييزية، سواء كانت موجودة في القانون أو في الحياة اليومية، واتخاذ تدابير إيجابية لتحقيق المساواة، مع إعطاء المرأة حقوقها كافة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم.

وعلى المستوى الدولي، نجد أن منظمة الأمم المتحدة أهتمت كثيرًا بالتعليم، حيث طبقت إلزامية التعليم في إعلانها للقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1967، واتخذت جميع التدابير التي من شأنها تمتع المرأة بالتعلم، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، متساوية مع الرجل في جميع المستويات، وكل أنواع المؤسسات التعليمية سواء المدارس أو الجامعات أو المؤسسات المهنية، وكذلك ساوت بين الجنسين في المناهج الدراسية، والامتحانات، والحصول على المنح الدراسية.

وفي سياق متصل، اشتمل الفصل الثالث لاتفاقية سيداو، على مجالات التربية والتعليم، فمثلاً نصت المادة 10 من الاتفاقية على: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، حيث لا بد من:

1 - وضع شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانه، وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

2 - التساوي في المناهج الدراسية، والامتحانات، ومستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية.

3 - القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل، ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولاسيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة، والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم.

4 - التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

5 - التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، لاسيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة.

6 - خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان.

7 - التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

8 - توفير إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهيتها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

أهمية التعليم بالنسبة للفتيات

التعليم يسهم في تحسين قدرة المرأة على التفكير، وبالتالي تتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة في مختلف مجالات الحياة، فضلاً عن أنه يُزيد من دورها المجتمعي ومشاركتها الاقتصادية في الاقتصاد القومي للدولة، ولذلك فإن منع المرأة من التعليم هو بمثابة منع المرأة من ممارسة حياتها بشكلٍ صحيح، كما أنه سيحرم الدولة في حد ذاتها من مجهوداتها، ومشاركتها الفعالة، بالإضافة إلى أنها ستزيد من الأعباء سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، ومن هنا، تبرز أهمية التعليم بالنسبة للمرأة، من حيث الآتي:

1 - يُعد الزواج المبكر من أكثر المشكلات شيوعاً التي تتعرض لها المرأة بسبب العادات والتقاليد القديمة، ومن خلال حصول المرأة على كامل حقوقها التعليمية يقل هذا النوع من الزواج، كما تقل المشاكل المتعلقة به، حيث إن مواجهة مثل هذه الأفكار الرجعية وتصحيحها لا تتم إلا بواسطة التعليم.

2 - التعليم ليس فقط المناهج التي يتم تدريسها في سنوات الدراسة، ولكنه هو اكتساب الكثير من المهارات التي تطور وتنمي من شخصية الفرد، حيث إن المرأة من خلال التعليم تقوي شخصيتها، فضلاً عن تطوير قدراتها بشكلٍ عام، حتى تصبح اللبنة الأساسية القويمة للمجتمع عمومًا، ولبناء الأسرة خصوصًا، حيث:

- يعزّز التعليم من القدرات النفسية وكذلك المهارات الشخصية على حدّ سواء، وذلك من خلال تعزيز المهارات الجسدية والعقلية والفكرية، وزيادة القدرة على التفكير السليم، والاتصال والتواصل، والنقد البناء، والفهم والاستيعاب، والتفكير خارج الصندوق، وكذلك القدرات البدنية من حيث الفهم السليم للجسم والصحة من كافّة النواحي، كما أنّه يجعل المرأة أكثر قوة على تحمّل الصّعب، وعلى التعامل مع المواقف الحياتية المختلفة.

- يحسّن التعليم وعي الفتاة، وينمّي ذاتها، وهذا من شأنه أن يرفع قدرتها على طريقة تعاملها مع أطفالها مستقبلاً، وتربيتهم، وتنشئتهم التنشئة الصحيحة، والسليمة المبنية على الأسس التربوية، إذ تُخرج للمجتمع في المستقبل جيلاً واعياً ومنتقفاً قادراً على تحمّل المسؤولية، والنهوض بمجتمع خالٍ من المشاكل والجرائم.

3 - يساهم تعليم الفتاة في منحها دخلاً شهرياً، إذ يمكّنها ذلك من تحقيق ما تطمح له وما تريد في حياتها، وتحقيق الاستقلال، وعدم التبعية لغيرها، سواء لزوجها أم لأحد أفراد أسرتها، الأمر الذي من شأنه أن يضمن لها حرية القرار في جميع مجالات حياتها، وعدم قدرة أحد على السيطرة عليها، واتخاذ القرارات الحاسمة عنها.

4 - يُكسب التعليم الفتاة مكانة اجتماعية راقية، ويجعلها تشعر بأنها ذات أهمية كبيرة بين الناس في المجتمع، ولهذه الأمور آثار نفسية إيجابية تجعلها أقلّ عرضة للإصابة بالتوتر والاكتئاب.

5 - يمنح التعليم الفتاة القدرة على الدفاع عن نفسها أمام المجتمع، ومعرفة حقوقها والمطالبة بها دون تردّد أو خوف من أحد، كما يجعلها تنطلق في العمل في مختلف المجالات المتاحة في المجتمع كالتعليم، والطب، والهندسة، والتجارة، والسياسة.

6 - المرأة المتعلمة تمتلك الوعي الكافي حول عملية الولادة، فإن حصول المرأة على التعليم الأساسي تقلل من نسبة وفاتها أثناء الولادة بنحو 70%، ويعتبر ذلك مثلاً بسيطاً على كون التعليم يرفع من الوعي الصحي للمرأة.

أهمية تعليم المرأة بالنسبة للمجتمع

أهمية تعليم المرأة لا تقتصر على الأهمية الشخصية بالنسبة لها، بل إنه يجعل لها دوراً فاعلاً في مجتمعها، لا يمكن حصر دور المرأة في المجتمع بنقاطٍ قليلة، لكن بشكل عام يمكن تلخيصه بعدة نقاط مهمة، أهمها ما يلي:

1 - تُعد المرأة العنصر الأهم في التربية، لأنها الأم التي تحمل وتتجرب وتربي، وتُنشئ أجيالاً مثقفة تنمي المجتمع، وتخدم الوطن بفاعلية، ومن ثم فإنها تساهم في رفعة المجتمع وتطوره، ورفعة أخلاق أبنائه.

2 - القضاء على الفقر، عندما تقوم المرأة باستكمال مسيرتها التعليمية، فإن هذا يجعلها أكثر قوة للتقدم بأي من الوظائف التي تتاح لها على حسب مجالها، فعندما تحصل على وظيفة، فإنها تستطيع أن تُجني المال دون الاستناد على أي مصدر دخل آخر، وبالتالي فإن هذا يزيد نسبة الدخل ويتم القضاء على مشكلة الفقر وأيضاً الجهل.

3 - تساهم المرأة المتعلمة على الحد من الانفجار السكاني، فبناءً على العديد من الدراسات فإن النساء المتعلّمات يرغبن في إنجاب عدد أقل من الأطفال، حرصاً منهم على تنشئة أطفالهم بطريقة صحيحة، وتقديم الرعاية الكاملة لهم دون تقصير، مما يساعد في الحد من الانفجار السكاني العالمي.

4 - تقليل انتشار الأمراض، إذ إن تعليم المرأة يساهم في رفع وعيها الصحي، مما يرفع أيضاً وعيها من للوقاية من بعض الأمراض، والمواظبة على التطعيمات المناسبة لأطفالها، وتقليل نسب التعرض لمسببات العديد من الأمراض، مما يقلل إجمالاً في انتشار وتفشي العديد من الأمراض في المجتمع، ففي دراسة أُجريت على البلدان النامية على مدى 43 عاماً صدرت عن البنك الدولي عام 2010، فإن تعليم المرأة يزيد من فرصة نجات أسرتها من الإصابات أو الوفيات بسبب كوارث طبيعية أو غيرها، بالإضافة لأن التعليم يزيد من مرونتها في التعامل مع الظروف السيئة على مستوى الأسرة والمجتمع.

5 - تُسهم المشاركة الفعّالة للمرأة في دعم سوق العمل، كونها قادرة على طرح الأفكار الخلاقّة في العمل ورفع الإنتاجيّة، إذ ينتج عن تنوّع النوع الاجتماعي أو الأجناس العديد من التجارب التي تُضفي تطوّرًا على العمل.

الآثار الناجمة عن عدم تعليم الفتاة على الأسرة والمجتمع:

تتأثر الأسرة والمجتمع بأمية الفتاة وعدم التحاقها بالتعليم، فهي تمثل نصف المجتمع، وتقوم بتربية النصف الآخر، ولذا تظهر شواهد جلية محورها جهل المرأة وأميّتها باعتبارها فتاة وأختًا وأمًّا ومربية، ومن هذه الآثار والشواهد ما يلي:

تدني الوعي الثقافي والعلمي لدى الأسرة:

حيث إن فاقد الشيء لا يعطيه؛ فتجهل الأم كثيرًا من المعارف والمفاهيم والمهارات المرتبطة بالعصر والحياة، وبناءً عليه لا تستطيع إكساب أطفالها أو أسرتها الوعي الكافي لإدارة الحياة، كما يصعب على الأسرة التعامل السليم مع المشكلات الحياتية، ولذا تظهر على الأسر التي تخلو من تعليم الفتيات ملامح العجز الثقافي والعلمي، وهو ما ينعكس سلبيًا على حياة الأسرة، وتكون الأسرة معرضة لكثير من المفاهيم المغلوطة.

عدم الحرص على تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا:

كثير من الآباء والأمهات الأميين لا يدركون أهمية التعليم بالنسبة لأبنائهم، ويكون شغلهم الشاغل أن يقوم هؤلاء الأبناء بممارسة الأعمال التي تعود بالنفع السريع على الأسرة، من دون التفكير في العواقب والمتطلبات التي يفرضها التطور العلمي والتكنولوجي، وبالتالي نجد حالة من عدم الحرص على تعليم الأبناء وتشجيعهم على مواصلة التعليم.

تدني الوضع الصحي لدى الأطفال والإناث:

انتشرت كثير من الأمراض والأوبئة، كمرض الكوليرا الذي أصاب الكثير، وراح ضحيته الآلاف، ويعد الأطفال والإناث أكثر المعرضين للإصابة بهذه الأمراض، وهذا ناتج عن عدم الوعي الصحي، وعدم الوقاية من الأمراض قبل انتقالها وانتشارها، بسبب ارتفاع نسبة الأمية والجهل، خصوصًا في المناطق الريفية.

ارتفاع نسبة الأمية والجهل في أوساط المجتمع:

يعاني الشخص الأمي من عدم القدرة على التعامل مع الآخرين، و صعوبات في مهارات التواصل الاجتماعي و انخفاض مستوى الذكاء العاطفي، مما يجعله عرضة للبطالة و عدم القدرة على استيعاب التعامل على سبيل المثال مع الماكينات الحديثة، فلا يجد عمل في مصنع، و لا يستطيع التعامل مع الآخرين فلا يستطيع العمل في بيئة تهتم بخدمة العملاء مثلا، و تصبح فرصة هذا الفرد الذي يعاني من الامية و الجهل في الحصول على حياة كريمة هي فرصة ضئيلة، و يتعرض للكثير من المشاكل و يلجأ لاستخدام العنف لعدم قدرته على حل مشاكله بالعقل و المنطق، كما ان هذا الفرد يشارك في تكوين الدائرة المفرغة من الأمية و الجهل، حيث يكون غير قادر توفير سبل المعيشة لأسرته، و بالتالي غير قادر على تعليم أبنائه، و غير قادر على توفير رعاية صحية سليمة له و لأسرته، و يصبح الفرد في هذه الحالة عبئا على المجتمع، بدلا من ان يكون طاقة انتاجية تساهم في تطور بلده.

توسع دائرة الفقر:

تتوسع دائرة الفقر في المجتمعات غير المتعلمة؛ لاعتمادها على أعمال وحرف يدوية لا يغطي المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة، وكثيرًا من الأحيان ترتفع نسبة البطالة لعدم توفر فرص العمل، مما ينعكس سلبًا على حياة الأسرة، وزيادة دائرة الفقر وانتشارها، وهذا يشمل الذكور والإناث، وحتى الذين يسكنون في المناطق الحضرية كالمدين، فالخيارات تظل محدودة سواء للذكور أو الإناث، بعكس من يمتلك المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات المختلفة، والمرتبطة بمتطلبات الحياة في القرن الحالي.

صعوبة الحصول على المشاريع التنموية والثقافية في المجتمعات الأقل تعليمًا:

تساهم عدد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع في المشاريع التنموية والثقافية في كثير من القرى والمدن ، ولكن هذه المنظمات تجد صعوبة في عدم تفهم المواطنين ذكورًا وإناثًا في بعض القرى في المناطق الريفية لأهمية هذه المشاريع والحفاظ عليها، وهذا ناتج عن ارتفاع نسبة الجهل والأمية في هذه المناطق، وبالتالي يتم الإضرار بهذه المشاريع وعدم استمرارها، مما يقلل الفرص أمام هذه المجتمعات في الحصول على المشاريع التنموية والثقافية.

انتشار الثقافات والأفكار المغلوطة والمتطرفة والخرافية أحياناً:

تسهم الأم غير المتعلمة في تعزيز الوعي غير السوي وغير السليم والمتطرف لدى الأطفال منذ الصغر، خصوصاً مع زيادة حالة الاغتراب الطويلة للذكور في بلدان الجوار بحثاً عن لقمة العيش، حيث تتولى المرأة المسؤولية الكبيرة في تربية الأبناء، ولو وُجِدَ العلم في الأسرة؛ سيكون من الصعوبة بمكان أن تجد هذه الثقافات والأفكار المغلوطة طريقها لوعي الأطفال، حيث نجد أن معظم من ينخرط مع الجماعات المسلحة والإرهابية هم من الأطفال.

ضعف المشاركة السياسية والثقافية في أوساط المجتمعات التي تعاني من نسب متدنية من التعليم:

تتميز الأحياء والمناطق التي تشتهر بالتعليم بأنها مناطق ذات استقرار اجتماعي وسياسي وأمني، ويتم فيها تبادل الأفكار والآراء بسلاسة، ويكثر فيها المشاركة السياسية والمجتمعية، بعكس المجتمعات الأقل تعلمًا، حيث ينعلم فيها المشاركة السياسية والثقافية والمجتمعية، ويطغى عليها التعصب، والتنازع وعدم الاستقرار الاجتماعي، وللمرأة -كما للرجل- دور مهم في حالة الاستقرار أو عدمه، لكون تأثير المرأة لا يقتصر على نفسها فحسب؛ بل يمتد تأثيرها على الذكور، كأبناء أو إخوة أو أزواج.

معوقات تعليم الفتاة في المناطق الريفية والحضرية في مراحل التعليم المختلفة في

اليمن :

توجد عدد من المعوقات التي تحول دون مواصلة تعلم الفتاة، سواءً في المناطق الريفية أو الحضرية في جميع مراحل التعليم المختلفة.

إلا أن هناك عددًا من العوامل الحاسمة بحسب تقارير منظمة اليونسيف؛ تتعلق بالتحاق الفتيات في التعليم، وتكون أكثر بروزًا في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، فغالبًا ما يكون أول التحاق للفتيات بالتعليم في مرحلة عمرية متأخرة؛ بسبب بعد المسافة بين المنزل والمدرسة، ومثل هذا يؤثر سلبيًا على التعليم، باعتبار أن مناهج التعليم صممت لتطوير الطفل في الجوانب النفسية

والاجتماعية، وهنا يجعل بيئة التعليم غير متلائمة مع المرحلة العمرية، كما أن الالتحاق المتأخر يمثل أيضًا مشكلة أخرى لتعليم الفتاة، وهي تقليص الزمن بين أول التحاق وبداية البلوغ، وهي المرحلة التي تؤدي إلى ترك المدرسة بسبب الاختلاط، إلا في حال توافرت الترتيبات لفصل الفتيات عن الأولاد، إضافة إلى ذلك توجد مشكلة التسرب من المدرسة قبل إكمال المرحلة الثانوية؛ بسبب عدم إدراك المنافع والأغراض التي يمكن اكتسابها من الاستثمار في التعليم الثانوي والتعليم عمومًا. ويمكن تصنيف المعوقات التي تحول دون مواصلة الفتاة للتعليم -حسب آراء المجتمع المحلي وخبراء التربية- كما يلي :

أولاً: المعوقات الثقافية:

النظرة السائدة للمهمة الأساسية للإناث في المناطق الريفية:

توجد ثقافة سائدة في المناطق الريفية لدى أولياء الأمور بعدم الجدوي من دراسة الإناث، نظراً للاهتمامات والأنشطة التي تقوم بها المرأة في المناطق الريفية، ولعدم توفر فرص عمل للفتيات عند تخرجهن من المرحلة الثانوية أو حتي الجامعية ، وتنشغل الفتيات بتربية الأولاد، وبالأعمال المنزلية، والأهتمام بالزراعة، وتربية المواشي، وهو ما يشغل معظم الساكنين في القرى والأرياف ،

ضعف الوعي لدى الفتاة بأهمية التعليم:

في بعض الاحيان تكمن المشكلة في الفتاة ، وقلة وعيها بأهمية التعليم، حيث تتولد قناعة بضعف القيمة من حصول الفتاة على التعليم، وتكتفي بعض الفتيات بالمراحل الأولى من التعليم ثم تترك الدراسة، رغم عدم الاعتراض على مواصلة التعليم من قبل الأسرة، وأحياناً يتولد تعزيز سلبي لدى الفتيات نحو التعليم، خصوصاً عندما ترى إخوانها من الذكور قد تركوا مقاعد الدراسة، وأصبحوا خارج المدرسة يمارسون بعض الأعمال أو الحرف اليدوية أو التجارية وغيرها،

ثانياً: المعوقات الاجتماعية والأسرية:

الزواج المبكر:

يعد الزواج المبكر من العادات المنتشرة بكثرة، وله سلبياته ومخاطره على كثير من القضايا، ومنها:

موضوع التعليم، حيث تتحمل الفتاة مسؤولية شؤون الأسرة وعملية الإنجاب وتربية الأولاد في وقت مبكر، وهذا يؤدي إلى حرمانها من مواصلة التعليم نتيجة الانشغالات، والأعمال التي تمارسها الفتاة بعد الزواج، وأحياناً يتم منع الفتاة من مواصلة التعليم من قبل الزوج، حيث تشير

الاختلاط:

حيث يعارض أولياء الأمور في بعض المناطق المتشددة فكرة مواصلة الفتيات للتعليم بصورة مختلطة، وبعضهم يلجأ لتسجيل ابنته بنظام الانتساب، وهو نظام يتيح للطالبة الحضور فقط وقت الامتحانات النهائية، والنادر منهم من تتولد لديه قناعة باستمرار ابنته في التعليم بصورة مختلطة في المرحلة الثانوية، بينما في المناطق الحضرية في المدن؛ الأمر مختلف، حيث توجد فرص أخرى،.

ثالثاً: المعوقات الأمنية:

الحروب والنزوح:

للحروب والصراعات أثرها البالغ على التعليم عموماً، وعلى تعليم الفتاة بوجه خاص، مثال الحرب بين اليمن والحوثيون ، حيث تشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2016/2015م، أن إجمالي عدد الطلاب النازحين من الذكور في المرحلة الأساسية 49862 طالباً، ومن الإناث 39466 طالبة، وبالنسبة للمرحلة الثانوية بلغ عدد النازحين من الذكور 9718 طالباً، ومن الإناث 7471 طالبة، مما أدى إلى تضاعف أعداد الطلاب النازحين من المدارس حيث وصل عددهم إلى 3.5 مليون مقارنة بـ 1.5 كانوا قبل الانقلاب الحوثي وتعمل وزارة التربية والتعليم على معالجة حالات النزوح، واستيعاب الطلاب والطالبات في المدارس القريبة من المناطق التي تم النزوح إليها، إلا أن الأسر النازحة لا تنهياً لها فرص الاستقرار، وبالتالي يتم تأجيل موضوع مواصلة التعليم للأولاد والبنات على حد سواء، نتيجة لأوضاع النزوح التي يعانون منها.

التحرش والاختطاف:

من ضمن المخاوف التي تورق أولياء الأمور، وتُحدِث قلقاً متزايداً لدى كثير من الأسر؛ قضية التحرش والاختطاف، وهي ظاهرة بدأت تتنامى بصورة متسارعة في الآونة الأخيرة في المناطق

الحضرية، وكان لها تأثير سلبي على تعليم الفتيات، خصوصًا مع الانفلات الأمني والاضطرابات السياسية، وعدم استقرار الأوضاع.

رابعاً: المعوقات الحكومية:

نقص عدد المعلمات:

تتركز غالبية النساء المؤهلات في المناطق الحضرية في مراكز المدن، حيث تتواجد الجامعات والمعاهد التي توفر تدريباً أثناء الخدمة للمعلمين غير المؤهلين، ويقل قبول التعيينات في الريف من قبل المعلمات المؤهلات من المناطق الحضرية، حيث تشكل العادات المتعلقة بالتنقل وظروف العزلة في الريف وشروط المعيشة وضمان السكن؛ عائقاً أمام قبول التعيين في الأرياف، وهو أمر غير مألوف لدى الإناث؛ لكون القرى غير مهياة لمثل ذلك، ويتم أحياناً التلاعب في عملية توظيف المعلمات، حيث يتم تخصيص بعض الوظائف لمعلمات الريف، ونظراً لعدم وجود معلمات مؤهلات في المناطق الريفية؛ يتم قبول متقدمات مؤهلات لهذه الوظائف من المدن، وفق شرط تأديتهن للوظيفة في المناطق الريفية، وهو ما لا يحدث في الواقع، حيث يتم الاتفاق بين المعلمة ومدير المدرسة للبحث عن بدائل من الذكور للقيام بعملية التدريس في المدرسة مقابل جزء من المرتب الشهري، وهذا الأمر يقود إلى التضليل، ويعطي انطباعاً لدى وزارة الخدمة المدنية بأن النقص في المعلمات أقل مما تدعيه وزارة التربية والتعليم، الأمر الذي عزز إيقاف استحداث تعيينات جديدة لمعلمات الريف للخدمة في مناطقهم الريفية، وبالنسبة للمعلمين لا يتم تعيينهم بالضرورة في مجتمعاتهم، حيث يكونون في الغالب في مستوى الثقة التي تسمح لهم بتدريس فصول الفتيات، حيث يتم توزيع المعلمين في كثير من الأحيان في مناطق بعيدة، من دون مراعاة لهذا الجانب.

تعليم الفتيات وحركة الحوثيون في اليمن

ما زالت المرأة اليمنية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تخضع تحت رحمة ميليشيات الحوثي الإرهابية، التي جعلت منها أصعب مناطق العالم معاملة للنساء. وباتت المرأة هناك وكأنها مدفونة تحت تراب انتهاكات الحوثيين وقمعهم، بسبب تغيير نمط حياتها الطبيعي في ظل مصادرة الميليشيات لأبسط أساسيات حقوق النساء.

تتصاعد الأصوات المحلية والعالمية المطالبة بمساعدة المرأة في مناطق سيطرة الحوثيين في اليمن على نيل حقوقها؛ وذلك على إثر تزايد الانتهاكات والقيود التي يفرضها المتمردون الحوثيون على النساء في مناطق سيطرتهم.

تعد انتهاكات حقوق المرأة شائعة جداً في مناطق النزاع حول العالم. أحد أسباب ذلك هو أنه غالباً ما يُنظر إلى النساء بازدراء في العديد من الثقافات؛ وهذا يعني أنهن لا يُمنحن نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال. كما أنه غالباً ما يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار؛ مما يمكن أن يجعل من الصعب عليهن حماية حقوقهن

بالإضافة إلى كل ذلك، تسبب الصراع الذي يشعله الحوثيون منذ ثماني سنوات في موجات نزوح داخلي، وباتت الكثير من الأسر تعيش في مخيمات وأوضاع مزرية. وكلما عادت جبهات القتال إلى الاشتعال، كلما عاد المزيد من الأسر إلى النزوح.

تعرّض مثل تلك الظروف النساء والفتيات لخطر أكبر من سوء المعاملة والاستغلال، والاتجار بالبشر والزواج القسري والحرمان من التعليم، وغيرها من الفظائع. وبالرغم من ذلك، لا يبدي الحوثيون أي اهتمام بإيقاف تصعيدهم أو حماية ومساعدة النازحين، وبدلاً من ذلك، يستمرون في زيادة أسباب عدم الاستقرار في مناطقهم وتقييد النساء.

تمنع مليشيا الحوثي الفتيات في معانها الرئيسية بمحافظة صعدة، شمالي اليمن، من التعليم من عدة سنوات، لكن الانقلاب الذي نفذوه قبل 8 سنوات، جعلهم يعممون تجربة الجهل على عشرات الآلاف من الفتيات اليمنيات في المحافظات الخاضعة لسيطرتهم، وعلى رأسها العاصمة صنعاء.

إن نسبة الأمية تزايدت بشكل مهول خلال السنوات الأخيرة بعد الانقلاب، بعد أن كانت النسبة قد تضاءلت بشكل كبير خلال العقد الأخير، جراء اهتمام الحكومات المتعاقبة وبدعم دولي وأممي.

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن ثلثي من فتيات اليمن، خارج التعليم.

وحول تعليم المرأة، قال حسين الحوثي في محاضرة بعنوان "من نحن ومن هم" ألقاها في يناير 2002، إنه "لولا أن اليهود واثقون بأن التعليم الذي تتقبله المرأة من المناهج، ومن وسائل الإعلام،

ومن الثقافة العامة، ومن هنا وهناك، بالشكل الذي يجعلها كما يريدون هم لما انطلقوا، ولما بذلوا أموالهم، ولما ألحوا علينا أن نعلمها".

وما يريده اليهود، وفقاً للحوثي، هو "أن تكون المرأة وهي تتعلم ... تتعلم كيف تصبح في الأخير امرأة بعيدة عن أن تتجرب عربياً مسلماً، بعيدة عن أن تتجرب وتربي أبطالاً مسلمين، بل ستربي جنوداً صهاينة، وتتجرب مجتمعاً وأجياً يتحولون إلى خدام لهم".

وهاجم حق المرأة في التعليم والتسهيلات الممنوحة لتعليمها، قائلاً: "يقولون: تعلموا، المرأة لها حق أن تتعلم، يجب أن تتعلم، ويبدلون الأموال الكثيرة في بناء المدارس من أجل أن تتعلم المرأة، ومن أجل أن يتعلم الجميع؛ لأنهم قد أصبحوا فعلاً واثقين بأننا سنتعلم رجالاً ونساء ونصبح في الأخير كما يريدون".

واعتبر حسين الحوثي، الدعوات المنادية بتعليم المرأة مساعٍ لإفسادها، قائلاً: "أولئك الذين ينادون بالتعليم: يريدون للمرأة أن تصبح وسيلة لإفساد الرجل، إضافة إلى كونها وسيلة لإفساد أبنائها".

حمل الرئيس رشاد العلمي جماعة الحوثيين المسؤولية الكاملة عن تدمير قطاع التعليم في اليمن وانتهاء ما وصفها بـ"المكاسب النسبية" التي تحققت على مدى عقود لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين في البلاد التي تعصف به حرب مكلفة منذ ثماني سنوات.

وقال العلمي: إن قطاع التعليم في اليمن يعاني من تحديات متشابكة، خصوصاً في ظل التدمير المنهجي الذي تمارسه ميليشيات الحوثي للمؤسسات التعليمية منذ انقلابها وسيطرتها على مؤسسات الدولة.

وقال خلال مشاركته في قمة التعليم (الدائرة المستديرة) ضمن قمة التحول التعليمي المنعقدة في الأمم المتحدة بولاية نيويورك الأمريكية: إن قطاع التعليم كان في قلب القطاعات التي طالتها الآثار المدمرة للانقلاب الحوثي، خصوصاً في مراحله الأساسية، وتعليم الفتيات، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ).

واكد الرئيس العلمي ان تحقيق الفرص المتكافئة ودعم الفتيات في المؤسسات التربوية في اليمن يبدو اليوم أحد اهم تحديات حكومته الانسانية والخدمية على الاطلاق.

تعليم الفتيات وأفغانستان.

منذ سيطرة حركة «طالبان» على كابول تعاني المرأة الأفغانية من التغييب ونزع حقوقها، وتزيد «طالبان» القيود القانونية على حريات المرأة وحقوقها وتحركاتها، تطبيقاً لأفكارها المتشددة. إذ فرضت الحركة قيوداً قاسية على النساء والفتيات تتوافق مع تفسيرها المتشدد، الذي فرض عليهن عدم إتمام تعليمهن في المدارس الثانوية، كما أجبرت الموظفات الحكوميات على ترك أعمالهن كذلك منعت النساء من السفر بمفردهن.

إلا أن وجود حركة طالبان دفع الكثير من الأهالي للاستغناء عن المدارس للتعليم؛ فأن كان تعليم الفتيان أثناء ولايتهم صعب فتعليم الفتيات مستحيل، وتشير الإحصاءات الحكومية أن حوالي 3.5 مليون طفل لا يرتادون المدارس، وتشكل الفتيات نسبة 85% و تبلغ نسبة الفتيات المتعلمات 33%، بينما ترتفع النسبة بين الفتيان إلي 66%.

بجانب أن هناك فتيات تعرضن لحرق وجوههن أمام المدارس بمادة الأكسيد بدون أي سبب متعارف، بالإضافة إلى أن حركة طالبان تقف بالمرصاد لجهود الأهل في تعليم أطفالهم وتحرم تعليم الفتيات في المناطق التي تسيطر عليها.

نظمت عشرات من المدرسات والطالبات والناشطات في مجال حقوق المرأة مسيرات في كابل ضد حظر التحاق الفتيات بالمدارس بعد الصف السادس، الذي قرره الحكومة الأفغانية التي تقودها حركة طالبان.

ونشرت وسائل إعلام محلية لقطات فيديو لبضع عشرات من النساء مع فتيات يرتدين الزي المدرسي ويحملن كتباً مدرسية، يطالبن بحقوقهن في الدراسة والعمل بأفغانستان ويدعون إلى إعادة فتح مدارس البنات في جميع أنحاء البلاد.

تقول شكيبة حيدر زادة طالبة في كابل " انا مستاءة جداً ، أشعر أنني فقدت حياتي وأحلامي وأمالي، حظر التعليم وحقوق الأنسان صعب في هذا المجتمع "

بعد استيلاء طالبان على السلطة، بدأت المعلمة الشابة نازهاندا تعليم أطفال الشوارع القراءة مع دروس غير رسمية في إحدى الحدائق. بمرور الوقت انتقلت الدروس إلى أحد المنازل التي لا تعرف

السلطة مكانها، وضمت مزيداً من الفتيات، حتى بلغ عددهن الآن نحو 250 طالبة، من بينهن 50 أو 60 تلميذة فوق الصف السادس.

تقول نازهاندا: "أنا لا أعلمهن المواد الدراسية فحسب، بل أحاول أيضاً تعليمهن كيفية القتال والدفاع عن حقوقهن"، مشيرة إلى ضرورة المكافحة والتعلم ورفع أصواتهن بأي طريقة ممكنة.

الأمم المتحدة ادانت الإعلان الصادر عن طالبان بالخطر اللامحدود للسماح بعودة الطالبات إلى المدارس.

وطالبت الأمم المتحدة حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان مجدداً باتخاذ "إجراءات عاجلة" لإعادة فتح المدارس الثانوية للفتيات، معتبرة أن استمرار حرمانهن من الدراسة "أمراً مخزياً" و"لا مثيل له في العالم".

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في تغريدة على حسابه في تويتر الفتيات مكانهن في المدرسة وعلى طالبان السماح لهن بالعودة".

وتؤكد الأمم المتحدة أن "أكثر من مليون فتاة" تتراوح أعمارهن بين 12 و18 عاماً حرمن من الذهاب إلى المدارس خلال العام الماضي بعكس الفتيان الذين فُتحت مدارسهم.

قال رئيس بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان بالإنيابة ماركوس بوتزيل أن "الحرمان من التعليم ينتهك الحقوق الأساسية للفتيات والنساء، ويزيد من خطر التهميش والعنف والاستغلال وسوء المعاملة".

وأضاف "تقع على عاتق طالبان مسؤولية خلق ظروف مواتية للسلام والاندماج والأمن وحقوق الإنسان والانتعاش الاقتصادي. ويبقى المجتمع الدولي على استعداد لدعم حكومة تمثل جميع السكان وتحترم حقوقهم".

يهدد موقف حركة «طالبان» المتطرفة الحاكمة في كابل، من حقوق الإنسان عموماً، وتعليم الفتيات خصوصاً، هذه الأيام، بحرمان أفغانستان من مشروعات ومساعدات دولية، شعبها بأمس الحاجة إليها، بوجود ما يقدر 10 ملايين طفل ينتظرون الدعم الإنساني.

فقد أعلن البنك الدولي أمس تجميد 4 مشروعات في أفغانستان بقيمة 600 مليون دولار، كان من المقرر تمويلها في إطار الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان، الذي أعيد تنظيمه، وكان

يجري إعدادها لتنفذها هيئات الأمم المتحدة لتمويل برامج الزراعة والتعليم والصحة والأسرة، بحسب وكالة «رويترز».

أعلن البنك إن توجيهاته تقتضي بأن يدعم جميع الأنشطة التي يمولها الصندوق الاستئماني الداعمة لتمكين النساء والفتيات في أفغانستان والمساواة في الخدمات، مشيراً إلى قلقه البالغ حيال حظر «طالبان» عودة الفتيات للمدارس الثانوية..

وكان البنك أعلن، عند موافقته على استخدام أموال من الصندوق في مشروعات جديدة تنفذها هيئات من الأمم المتحدة، أنه سيكون هناك «تركيز قوي على ضمان مشاركة الفتيات والنساء واستفادتهن من الدعم».

كما أعلن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع للأمم المتحدة أكيم شتاينر، أن تحول موقف حكومة حركة «طالبان» بشأن الفتيات أثار القلق قبل مؤتمر رئيسي للمانحين. وقال شتاينر، في مؤتمر صحفي في كابل: «تسبب هذا في حالة من الذعر الشديد في المجتمع الدولي، وبين الممولين الرئيسيين للاستجابة الإنسانية».

تعليم الفتيات وإيران

يواجه الطلاب العديد من العقبات في الحصول على تعليم جيد في إيران؛ هذه العقبات تتضاعف مرتين أو ثلاث مرات عندما يتعلق الأمر بالفتيات والشابات.

75% من الطلاب المحرومين من التعليم في إيران من الفتيات.

في كلمة أدلت بها «معصومه ابتكار» مديرة الإدارة الرئاسية المعنية بشؤون المرأة والأسرة أمام اجتماع مجلس التخطيط في محافظة كهغيلويه و بويرأحمد قالت: عدد الفتيات المحرومات من التعليم في إيران يزيد ثلاث مرات عن عدد الفتيان. ما نعنيه بالحرمان من التعليم هو أي فتاة أو فتى تتراوح أعمارهم بين 6 و 18 عاماً غير موجودين في دورة التعليم في البلاد.

إيران لديها واحد من أقصر متطلبات التعليم الإلزامي في العالم. الأطفال ملزمون فقط بالذهاب إلى المدرسة لمدة خمس سنوات. حتى هذه الفترة القصيرة من التعليم الإلزامي لا يتم فرضها بالكامل من قبل الدولة ، خاصة بالنسبة للفتيات. في الحالات التي يتم فيها تزويج الفتيات أو إجبار الفتيان على العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة ، لا تتدخل الدولة. الفرق هو أن الدولة تسمح للفتيات بالزواج

في سن التاسعة و لكي يكون التعليم مقبولاً ، يجب أن تكون المادة الدراسية وطرق التدريس غير تمييزية. في إيران ، يتم فصل المدارس حسب الجنس ، مما يجعل التمييز بين الجنسين قابلاً للتنفيذ بسهولة. يتم تعليم الفتيات الفنون والعلوم الإنسانية فقط لتعزيز الاعتقاد بأنهن أضعف جسدياً ومعرفياً من الأولاد.

الأولاد بدورهم ، يتم تعليمهم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والرياضة لتعزيز الشعور بأنهم أقوى وأكثر ذكاءً وأنهم هم أرباب عائلاتهم . هذا الانقسام في المدرسة يخلق مساراً قانونياً لحرمانهن من التعليم.

تعليم الفتيات وحركة بوكو حرام في نيجيريا.

تعني تسمية جماعة "بوكو حرام" بلغة الهوسا "التعليم الغربي حرام" ، وهي مليشيا إسلامية تنشط في شمال نيجيريا. وبعد المجازر التي ارتكبتها هناك بحق المسيحيين والمسلمين المعتدلين صنفها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية.

تُسمى جماعة "بوكو حرام" أيضاً "طالبان نيجيريا" ، والجماعة بايعت تنظيم الدولة الإسلامية، أي تنظيم داعش الإرهابي. وهي مجموعة مؤلفة بجلها الأعظم من طلبة تخلوا عن الدراسة ويريدون تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة أنحاء نيجيريا رغم أن جنوب البلاد تسكنه غالبية مسيحية.

لم تُعرف الحركة عالمياً رغم دمويتها بسبب وقوعها في جزء منسي من العالم، بيد أنها نالت شهرة واسعة في إبريل 2014 عقب اختطافها 276 طالبة من إحدى المدارس في ولاية برنو كن يتلقين تعليماً حديثاً، وقالت الحركة إنها ستعاملهن باعتبارهن إماء وغنائم حرب. وبحسب تقديرات "اليونيسيف"، تسببت بوكو حرام حتى عام 2015 في إغلاق أكثر من ألف مدرسة، وأجبرت مليون شخص على ترك المدارس، كما تسببت تمردتها المسلح في مقتل نحو 17 ألفاً، وتشريد مليوني شخص.

كما شنت جماعة بوكو حرام الإرهابية هجوماً على مدرسة ثانوية داخلية للبنات في شمال شرق نيجيريا، إلا أن التلميذات والأساتذة تمكنوا من الإفلات منهم واللجوء إلى مكان آمن، ولم يُخلف الهجوم ضحايا.

شريف آيسامي، شاهد عيان، قال إن "قافلة من الشاحنات الصغيرة التي كانت تقل مقاتلين وصلت إلى قرية دابثشي في منطقة بورساري بولاية يوبي ثم توجهت إلى المدرسة. وعندما اقتحموا القرية بدأوا في إطلاق النار وتفجير عبوات، هذا ما أثار انتباه التلميذات في المدرسة العلمية الثانوية للبنات، ما أتاح لهن الهرب مع أساتذتهن قبل وصول المهاجمين إلى المدرسة".

وسرق مقاتلو بوكو حرام محتويات المدرسة بعد فشلهم في خطف التلميذات.

وقال أحد أعضاء الميليشيات المدنية المساندة للجيش في حربه ضد الإرهابيين "من الواضح أن القصد من وراء الهجوم هو خطف التلميذات. لكن لحسن الحظ لم يجدهن لأن الأساتذة تمكنوا من إخراجهن قبل وصولهم".

الخاتمة والتوصيات

تدفع النساء ضريبة الحروب، وهي في الغالب حروب أهلية تدور أحداثها في دول نامية، وتؤكد دراسات أن ٩٠٪ من ضحايا تلك الحروب هم من المدنيين وعلى رأسهم النساء والأطفال

نحن بحاجة إلى تحرير الدين من قبضة السياسة، أكثر من حاجتنا إلى منع استغلال الدين في السياسة، لأن أحدا في التاريخ لم يكن بوسعه ادعاء الحق المطلق في النطق باسم الدين، ولم يتمكن أي عالم أو لون فكري من صهر الناس في بوتقته.

إن النصف العالمي الجنوبي والنصف العالمي الشمالي مختلفان حقا عندما يتعلق الأمر بحق الفتيات في الحصول على التعليم، ففي العالم المتقدم من غير المقبول اجتماعيا وغير القانوني أن يبقى الطفل في المنزل خلال ساعات المدرسة دون أي سبب، بينما في كثير من البلدان النامية، فالعكس هو الصحيح.

إن إيقاف تعليم الفتيات قد يؤثر في عدة أجيال، ويخلف وراءه فجوة حيوية في مجتمعهم وبلدهم وفي العالم بأسره.

التوصيات

- 1 - العمل الدؤوب وبكل الأشكال الممكنة علي إنهاء الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية.
- 2 - السعي إلي محاكمة مرتكبي جرائم الحرب ضد النساء في كافة أنحاء العالم .
- 3 - احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتنفيذ القرارات الدولية.
- 4 - مراقبة المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية لوضعها أمام مسؤولياتها تجاه الألتزام بضمان حقوق المرأة والنهوض بها وفقاً للاتفاقيات الدولية الموقعة.
- 5- بث الوعي حول أهمية تعليم المرأة .
- 6 - إتاحة التعليم المجاني للمرأة
- 7 - حل المشكلات التي تقف عائقاً لتعليم المرأة.
- 8- إزالة الأعراف والممارسات الثقافية الخاطئة.
- 9 - القضاء علي أشكال العنف والصراع.